

S/PV.3106

13 August 1992

ARABIC

UN LIBRARY

مجلس الأمن



UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الخميس، ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢، الساعة ١٦/٠٠

(المين)

الرئيس : السيد لي داويو

الاعضاء :

السيد فورونتسوف	الاتحاد الروسي
السيد آيالا لاسو	اكوادور
السيد فان ديلي	بلجيكا
السيد جيسس	الرأس الأخضر
السيد ميمبغوي	زيمبابوي
السيد روشرو دي لا سابلير	فرنسا
السيد أريّا	فنزويلا
السيد السنومي	المغرب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السير ديفيد هنلي	وايرلندا الشمالية
السيد هاينوتشي	النمسا
السيد غاريخان	الهند
السيد بوداي	هنغاريا
السيد بركنس	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد هاتانو	اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم

للبنوينة والهرسك لدى الأمم المتحدة (S/24401)

رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال

بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/24409)

رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال

بالنيابة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة (S/24410)

رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم

لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/24412)

رسالة مؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم

للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/24413)

رسالة مؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال

بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/24415)

رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال

بالنيابة للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة (S/24416)

رسالة مؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم

لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/24419)

رسالة مؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم

لمصر لدى الأمم المتحدة (S/24423)

رسالة مؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم

للمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/24431)

رسالة مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة (S/24433)

رسالة مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجزر القمر لدى الأمم المتحدة (S/24439)

رسالة مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (S/24440)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل البوسنة والهرسك يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، اعتزم ، بموافقة المجلس ، أن أدعو ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد شاكرهي (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن اليوم بناء على الطلبات الواردة في الرسائل الموجهة إلى رئيس المجلس ، والمؤرخة في : ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ من البوسنة والهرسك (S/24401) ، و ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ من تركيا (S/24409) و ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ من جمهورية إيران الإسلامية (S/24410) ، و ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ من ماليزيا (S/24412) ، و ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ من السنغال (S/24413) و ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ من المملكة العربية السعودية (S/24415) و ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ من الكويت (S/24416) و ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ من باكستان (S/24419) ، و ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ من مصر (S/24423) ، و ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ من الإمارات العربية المتحدة (S/24431) ، و ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ من البحرين (S/24433) ،

و ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ من جزر القمر (S/24439) ، و ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ من قطر (S/24440) .

أمام أعضاء المجلس مشروعاً قرارين مقدمان من الاتحاد الروسي وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ، ويردان في الوثيقتين S/24421 و S/24422 .

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية : S/24403 : رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة ، و S/24404 و S/24405 : رسالتان مؤرختان في ٥ و ٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ على التوالي موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة .

وقد تلقى أعضاء المجلس نسخاً مصورة من رسائل مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة ، والممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة ، والممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة ، والممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة ، ستمدر بوصفها الوثائق S/24432 و S/24434 و S/24437 و S/24438 على التوالي .

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرارين المعروضين عليه . وما لم أسمع اعتراضاً فسأعتبر أن هذا هو الحال .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

سأعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد جيسس (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . إن صفاتكم ومهاراتكم المعروفة فهي أكبر رصيداً لمداولاتنا . أتعهد لكم بتعاون وفدي الكامل معكم ، سيدي الرئيس .

على مدى الأشهر الماضية روع العالم بالأحداث الجارية في البوسنة والهرسك .
فالمدن تتعرض لقصف القنابل والنيران العشوائي الذي يخلف وراءه طريقا طويلا من
الدمار والموت .

إن مسلمي البوسنة يطردون من منازلهم لإفساح المجال لمناطق "مطهرة عرقيا" ،
تشير ذكريات أليمة ، في مشهد ينطق بالتجاهل المطبق للقانون الإنساني ، ويخلق حالة
خطيرة وصعبة من تدفقات اللاجئين .

إن معسكرات الاعتقال ومراكز الاحتجاز الجماعي ، الأشياء التي بدا لنا أنها
أصبحت في ذمة التاريخ ، بدأت تظهر من جديد كشاهد على الطبيعة اللاإنسانية لهذا
الصراع ، وتجسيد للطريقة الوحشية التي يعامل بها أبناء البوسنة . كل هذه المعاناة
وكل هذا القتل والتدمير ، وكل هذه الفظائع التي ترتكب بشكل خاص ضد مسلمي البوسنة
تشاهد المرة تلو المرة في كل مكان من العالم بأقصى مشاعر الاستياء والاحباط .

إننا نشاطر هذا الشعور بالسخط والإحباط . ونجد أنه من الصعب أن نفهم كيف يمكن أن يحدث هذا اليوم في أي جزء من العالم ، كيف يمكن أن يتعرض الناس للمقتل والطرده من منازلهم وأن تنتهك حقوقهم الأساسية أمام أعين المجتمع الدولي الذي يبدو أنه لا يفعل شيئاً لنجدتهم ، كيف يمكن أن يحدث هذا في هذا العصر ؟ وهذا المجلس نفسه ، وهو مجلس يعتمد أمن الأمم الصغيرة العديدة ، كما هو مفروض ، عليه ، لم يتجاوز نداءات السلم . حقا لقد صدرت عدة نداءات ، ولكنها ذهبت هباء .

إن الصراع في البلقان يمكن أن يكون مصدرا رئيسيا لزعزعة السلم والأمن الدوليين إذا لم تتم السيطرة عليه واحتواؤه . لقد حان الوقت لأن يتمسك المجلس بسلطاته بموجب الميثاق وأن يتحمل مسؤولياته التي أنشئ من أجلها .

إن هذا الصراع المسلح يجب أن ينتهي . ويجب أن يرد العدوان على البوسنة وأن تستعاد كرامة وحقوق ضحايا هذا الصراع من أبناء البوسنة . وفي هذا السياق ، يسعدنا أن نلاحظ أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24421 يدعو الدول والوكالات الإقليمية أو الترتيبات الإقليمية إلى استخدام جميع الوسائل اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى البوسنة . وإننا نرحب بهذا الإجراء . ورغم أن هذا الإجراء قد لا يكون كافيا للوقف الكامل للمذابح والانتهاكات ، فإننا نعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح .

ونرحب أيضا بمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24422 ، الذي يتناول الجانب القانوني الإنساني للصراع . ونتوقع تقديم التعاون الكامل إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لكي يتم وصولها فورا ودون إعاقة إلى مخيمات التركيز ومراكز الاحتجاز . وسنصوت مؤيدين لكل من مشروع القرارين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل الرأس الأخضر على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد ايالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن الدول

الاعضاء في الامم المتحدة وفي المجتمع الدولي بأسره أصبحت ، للأسف ، تألف طريق العنف الرهيب ، ذلك العنف الذي ولدته الازمة في البوسنة والهرسك . ونتيجة للقتال الداخلي الاعمى ، الذي تفاقم بسبب التدخل الاجنبي العدواني ، إن تعقيدات الحالة الإنسانية ، وخصوصا حالة المدنيين الابرياء الذين اقحموا في الصراع ، قد بلغت درجة مأساوية لا يمكن لأي ضمير متحضر أن يقبلها .

وإن عمل مجلس الأمن استجابة للازمة الإنسانية في البوسنة والهرسك له تاريخ طويل نسبيا في هذه الحرب الدامية . وقد حاول المجلس ، باتخاذ القرار ٧٦٤ (١٩٩٢) أن يضمن توصيل المعونة الإنسانية عن طريق مطار مدينة ساراييفو ، لأنه اعتبر أن الحالة لها لاشك سمات قد تؤثر على السلم والامن الدوليين .

وقد أيدت قرارات لاحقة اتخذها المجلس الجهود التي بذلت ، وخصوصا على الصعيد الإقليمي ، للتوصل إلى حل تفاوضي للصراع في إطار حل إقليمي واسع النطاق . وبهذه الروح ، إن بيان الرئيس في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ رحب باتفاق لندن واتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه هناك . وللأسف ، إن هذا الاتفاق الذي كان في الاتجاه الصحيح لم تنفذه الأطراف في نفس اللحظة التي وقع فيها ، كما حدث بالنسبة للعديد من اتفاقات وقف إطلاق النار .

وفي نفس الوقت ، إن العنف وتجاهل حقوق الإنسان الأساسية استمرا في التصاعد . وقد أظهرت وسائل الاتصال الجماهيرية بصور بليغة وشهود عيان درجة المعاناة والمأساة التي يعانيها الرجال والنساء والاطفال ، الضحايا الابرياء للعقلانية والطموح السياسي لقادة طائشين . وإن الممارسات التي كنا نعتقد أنها قد اندثرت إلى الأبد ، كما اندثرت الصفحات السوداء من التاريخ العالمي ، قد ظهرت إلى السطح من جديد ، مما يقدم دعما ظاهريا لنظرة هوبس المتشائمة بأن الإنسان يلتهم الإنسان .

وبعد ٥٠ سنة من الحرب العالمية الثانية تظهر الكراهية العرقية في أعمال الطرد وقتل المحتجزين في مخيمات التركيز ، حيث تمتهن كرامة الضحايا والمعتدين ويزرع الموت . وهذا هو الفصل الاخير مما يسمى بالتطهير العرقي .

ورد عالم مرعوب بأسلوب إجماعي ، طالبا إلى المجتمع الدولي المنظم أن يتخذ إجراءات إضافية لوقف هذه المأساة . وقد وجهت حكومة جمهورية البوسنة والهرسك طلبا رسميا مكتوبا إلى مجلس الأمن بأن يتصرف لتحقيق هذا الهدف . ونجتمع الآن للرد على الدعوة الجماعية والطلب المحدد الذي قدمته البوسنة والهرسك .

ونحن على وشك اعتماد مشروع قرار يطالب الدول بأن تتخذ ، فرديا وجماعيا ، عن طريق المنظمات الإقليمية ، جميع التدابير اللازمة لتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية إلى ساراييفو وإلى جميع أبناء البوسنة والهرسك بمفغة عامة ، بينما يُبقى على التنسيق الدائم مع الأمم المتحدة . وبهذه الطريقة يكون المجلس ، عملا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، قد أقدم على تنفيذ عملية نأمل أن تتم دون استخدام القسر للتخفيف من معاناة سكان البوسنة والهرسك . بيد أن المجلس لم يرغب في إغفال إمكانية استخدام الإجراءات القسرية في ظل هذه الظروف ، وفي ضوء هذا اعتزم تخويل السلطة للدول باتخاذ تدابير بهذه الطبيعة لكفالة إيصال المساعدة الإنسانية .

إن الرسالة التي يتضمنها مشروع القرار واضحة : إن المساعدة الإنسانية للبوسنة والهرسك لا يمكن الاستغناء عنها وينبغي لهذا السبب أن تصل إلى جميع المدنيين الأبرياء الذين يحتاجونها . وإن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتجاهل معاناة إنسان أعزل . والحالة الراهنة تشكل دون شك تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأن تقديم المساعدة الإنسانية شرط أساسي لإعادة استتباب السلم والأمن في المنطقة .

ومن ثم ، إن الدول التي ترد على نداء المجلس مخولة باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتحقيق هدف محدد بسبب الظروف الخطيرة والعاجلة الاستثنائية السائدة في البوسنة والهرسك .

ومشروع القرار الثاني الذي ننظر فيه يتناول بالتحديد انتهاك الحقوق الإنسانية الدولية وخصوصا فيما يتمثل باتفاقيات جنيف في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . ومشروع

القرار هذا هو أدنى استجابة ينبغي أن يقدمها المجتمع الدولي لسياسات الطرد القسري ، وترحيل المدنيين ، والسجن ، والتعذيب والموت في مخيمات الاعتقال . وإن مرتكبي هذه الانتهاكات التي لا تفتقر ينبغي أن يمحوا مسلكهم على الفور . وينبغي أن يسمحوا بالوصول الكامل والحر للمنظمات الإنسانية الدولية ، ولا سيما الصليب الأحمر الدولي ، إلى جميع الأماكن التي تحتاج إلى تفتيش بغية وضع حد لهذه الانتهاكات . وينبغي أن يعرفوا أيضا أن مجلس الأمن يعتزم اتخاذ تدابير أخرى ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، إذا لم يسفر القرار الذي نحن على وشك اتخاذه عن نتائج مرضية فورية كما نتوقع .

يشعر شعب إكوادور بالرعب لما يحدث في البومنة والهرسك والتماثل التاريخي الذي يمكن رسمه بين الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية خلال الحرب العالمية الثانية وتلك التي ترتكب الآن علنا في البومنة والهرسك .
ولهذه الأسباب ، وكإعراب عن طبيعة أخلاقية إنسانية تقليدية لشعب إكوادور ، سيصوت وفدي مؤيدا لكل من مشروع القرارين قيد النظر .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن حكومة

وشعب الهند يشعرون بالفضب إزاء الاحداث البغيضة التي تقع في جمهورية البوسنة والهرسك الغتية ، وهي بلد صديق وعضو مستقل ذو سيادة في الامم المتحدة . إننا نشجب وندين الهجمات الإجرامية التي ترتكب ضد مدنيين أبرياء والتي تسببت في وفاة ما يزيد على ٨٠٠٠ رجل وامرأة وطفل . إننا نرفض رفضا تاما وندين بشكل قاطع أية مناورة - وجميع المناورات التي - تجوّع أية مجموعة من الافراد إلى حد التسليم . إنه من غير المتصور أن ترفع ظاهرة "التطهير العرقي" رأسها البغيض في هذا اليوم وهذا العصر . إن تلك الأنشطة سواء مارستها الدولة أو مجموعات بتأييد من دول خارجية ، تستحق أقوى إدانة ممكنة أينما وقعت وحيثما وقعت .

إن وفد بلادي يؤيد جوهر وأهداف مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24421 . إن الشعب في الهند ، مثله مثل الشعوب الجديرة بالاحترام في كل مكان ، هزته موجات الاجساد الهزيلة خلف الاسلاك الشائكة . ونحن لا يسعنا إلا أن نشعر بالذعر إزاء الهجوم الوحشي على سيارة نقل الركاب التي كانت تنقل رضا وأطفالا خارج منطقة المعركة . ومما يستوجب شجبا أكثر إطلاق النار على النادبين الذين تجمعوا لدفن رضيعين قتلوا في الهجوم على تلك السيارة . لقد قرأنا بفزع أنباء بشأن الظروف الرهيبة التي يعيش فيها أناس في بعض المدن في البوسنة والهرسك .

ولهذا فإن وفد بلادي على استعداد تام لتقديم تاييده للجهود الرامية إلى ضمان إيصال المواد الضرورية اللازمة للإبقاء على حياة المحتاجين في كل مكان في البوسنة والهرسك . إن وفد بلادي لا يعارض مفهوم استخدام القوة في الحالة الراهنة . إن استخدام القوة أمر له خطورة بالغة ويجب ألا يلجأ إليه إلا في ظروف استثنائية . ولا يساورنا أي شك في أن المحنة الحرجة الباعثة على اليأس للسكان تتطلب استجابة عاجلة فعالة من جانب المجتمع الدولي وأن هذه الاستجابة لا يمكنها أن - بل يجب ألا - تستبعد استخدام القوة . وينبغي ألا يكون هناك سوء فهم في هذه النقطة .

لقد كان رأي وفد بلادي دائما أن أي عمل يصرح به مجلس الأمن أو يجري القيام به تحت علمه ينبغي الاضطلاع به في اتفاق تام مع أحكام الميثاق . وهذا صحيح سواء نفذ العمل المقترح بمقتضى الفصل السادس أو الفصل السابع من الميثاق . وما دام مجلس الأمن هو الذي يصرح باللجوء إلى هذا الإجراء بشكل خاص ، ينبغي أن يكون مع الاحترام الواجب لأحكام الميثاق . ولذلك ، ونتيجة لهذا إذا كان استخدام القوة مصرحا به بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، فإن أحكام ذلك الفصل ينبغي احترامها .

ووفد بلادي يرى أنه في المثال الحالي ، من المستصوب كثيرا ، بل من الختمي ، أن العملية ، التي يمكن أن تنطوي على استخدام القوة ، ينبغي أن تظل ، وأن تظل دائما تحت قيادة وسيطرة الأمم المتحدة . وهذه نقطة هامة بالنسبة لوفد بلادي . قد يعتبر بعض الوفود هذا الجانب غير هام بالشكل الكافي . وبوسعني أن أقدر وجهة نظرها . وإنني أتعاطف أيضا مع المشاركين في تقديم مشروع القرار الذين ، ربما بحسن نية ، لم يتمكنوا من اتباع هذا الأسلوب المنطقي في مشروع القرار وإن كانوا يرون ميزة كبيرة في وجهة نظر وفد بلادي . وكما قلت من قبل ، إن وفد بلادي لا يختلف على الإطلاق مع أهداف المشاركين في تقديم مشروع القرار . ونحن بالفعل على استعداد هنا والآن لتأييد ، بل حتى تبني ، مشروع قرار يستند إلى الفصل السابع من الميثاق ما دام القرار يتبع مواد ذلك الفصل .

لدينا شاغل آخر ، هو سلامة أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في ساراييفو وفي أماكن أخرى في البوسنة . لقد أشركت مقدمي مشروع القرار في هذا الشاغل خلال المشاورات غير الرسمية . إننا نتفهم إمكانية إقحام أفراد القوة في إطلاق النيران أو حتى أن يصبحوا أهدافا لهجمات انتقامية متعمدة . ونحن جميعا نعلم أن قوات الصرب في البوسنة - وهي القوات التي تشكل إلى حد كبير الآلية القتالية الأكثر كفاءة والأكبر حجما ، والتي تبدو مع هذا أنها ليست المسؤولة الوحيدة عما يجري هنا - ليست تحت قيادة فرد واحد أو مركز واحد . إن اللواء ماكنزي ، الذي كان إلى وقت قريب قائد المنطقة للقوة في ساراييفو ، أذيع عنه قوله إن هناك حوالي

١٩ قائدا صربيا يسيطرون على حوالي ٧٠ ألفا من القوات وعلى معظم الاسلحة الثقيلة في البوسنة .

هل ينبغي للمجلس أن يسمح بتهيئة وضع - على غير قصد على اطلاق بطبيعة الحال - تتعرض فيه أرواح حافضي السلام التابعين للأمم المتحدة للخطر ؟ هل من الممكن أن ينشأ وضع قد يضطر القوة إلى الانسحاب من البوسنة ؟ لقد أعلمنا بأن الامل والتوقع هما ألا تنشأ حالة تجعل من الضروري أي دولة أن تستند إلى أحكام الفقرة ٢ من مشروع القرار ، نظرا إلى أن التعبير الواضح عن إصرار الأمم المتحدة على التصريح باستخدام القوة سيكون له في حد ذاته الاثر المرغوب فيه . ووفد بلادي يشارك في الامل ويصلي من أجل تحقيق هذه التوقعات .

وختاما ، إن وفد بلادي على اتفاق بنسبة مائة في المائة مع مقدمي مشروع القرار - روحا - بالنسبة للأهداف وكذلك للملامح الرئيسية لمشروع القرار الذي يصرح باستخدام القوة . ومع ذلك إن مسألة المبدأ الخاص بالقيادة والرقابة بالغة الأهمية بالنسبة لنا . وكما قلت ، إن بوسع وفد بلادي أن يؤيد دون تردد مفهوم اتخاذ جميع الخطوات الضرورية ما دامت وفقا لأحكام الميثاق . ولذلك فإن وفد بلادي لن يتمكن - مع الأسف الشديد - من تأييد مشروع القرار .

وإذ أنتقل الآن إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24422 ، يتشاطر وفد بلادي الشاغل ويشارك في إدانة أي انتهاك للقانون الإنساني الدولي ، بما في ذلك الانتهاكات الخاصة بممارسة "التطهير العرقي" المشار إليها في الفقرة ٢ . وبسبب التزامنا الصارم بالدفاع عن حقوق الإنسان كانت الهند من الدول الأولى التي أيدت طلب الولايات المتحدة بعقد دورة استثنائية للجنة حقوق الإنسان في جنيف للنظر في الحالة في يوغوسلافيا السابقة . ونحن نعتقد أن ذلك كان هو المحفل الصحيح لتناول تلك المسائل . ومع ذلك ، فإن لدى وفد بلادي تحفظات بشأن إدخال الامتثال للقانون الإنساني الدولي ضمن اختصاص مجلس الأمن ، أو حتى جعله موضوعا للإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . ومع هذا في مناقشاتنا مع مقدمي مشروع القرار ،

لم نتمكن من إقناعهم بالتسليم ببعض شواغلنا . ولذلك بينما نأخذ في الاعتبار جسامه الجرائم التي يدعى ارتكابها ، وبينما يتمسك وفد بلادي بتحفظاته ، فإنه سيشارك في اتخاذ القرار .

السيد مومبونغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهدت زمبابوي بآلم وبكرب المذبحة التي ترتكب بين الاشقاء والتي صاحبت تفكك ما كانت جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية . لقد ظلت زمبابوي تؤيد دائما وفي إطار مجلس الامن الجهود التي اعتقدنا أنها توفر فرمة للمساعدة على تحقيق السلم والاستقرار بين شعوب وجمهوريات يوغوسلافيا السابقة . وإذ وضعنا ذلك في الاعتبار أيدنا تأييدا تاما وزع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أولا في كرواتيا وبعد ذلك في ساراييفو .

ويشعر وفدي بالفزع إزاء الحالة الإنسانية المتردية على نحو مستمر في البوسنة والهرسك . ونحن بكل تأكيد نشعر بالقلق الشديد إزاء عدم سماح المتقاتلين في هذا الصراع بوصول الإمدادات الإنسانية إلى المدنيين الأبرياء الذين تهم حاجتهم إليها . ويوافق وفدنا تماما على أن الحالة الإنسانية خطيرة على نحو يبرر اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإيصال الأغذية والأدوية إلى السكان الجائعين والمرضى في البوسنة والهرسك . ومع ذلك ، فإن أية إجراءات نتخذها ينبغي أن يكون من شأنها تحسين وليس زيادة تفاقم الحالة المضطربة بالفعل في ذلك البلد .

وترى زمبابوي أن أية إجراءات ضرورية تتخذ أو أية ترتيبات تتم للتصدي لهذه الأزمة ينبغي أن تتخذ بوصفها إجراء انفاذ جماعيا تحت السيطرة الكاملة والمحاسبة الكاملة للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن ، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . ومن المهم تجنب أي نهج يحتمل أن يعمق الأزمة ويزيد من الأعمال العدائية ويشعل الغضب ويجر شعب تلك المنطقة المكروبة الترددي الي مزيد من المعاناة والتعاسة .

إن مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة S/24421 يسعى إلى تفويض دول غير محددة ، منفردة أو مجتمعة ، باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتسهيل إيصال المساعدة الإنسانية إلى سراييفو وإلى أي مكان تكون فيه مطلوبة ، في الأماكن الأخرى من البوسنة والهرسك . وبعبارة أخرى ، يسعى مشروع القرار إلى اعطاء السلطة لأي دولة تشعر بأنها قادرة وراغبة في استعمال القوة العسكرية في أي جزء من البوسنة والهرسك باسم الأمم المتحدة وبغير أي سيطرة أو أي محاسبة من الأمم المتحدة . والأمر الذي يزيد من انزعاج وفدي هو أن الأمر متروك بالكامل للدول التي ستقوم فرادى بالتدخل بأن تحدد نطاق ما يسمى بالعملية الإنسانية . إن وفدي يجد معوقات بالغة في قبول اقتراح يطالب مجلس الأمن بأن يفوض دولا لم يسمها بأسمائها باستخدام القوة العسكرية ، وبعدها لن يكون أمام المجلس في أغلب الظن إلا أن يكون في موقف المتفرج العاجز على عملية عسكرية أعطى الإذن بها .

ويرى وفدي أن الحالة في البوسنة والهرمك هي أسوأ حرب أهلية . وكون أن البعض يسمون إلى الصيد في المياه العكرة ينبغي ألا يبعدنا عن هذه الحقيقة الأساسية . وفي ظل هذه الظروف هناك دائما خطر من أن قيام دولة واحدة أو في الواقع مجموعة من الدول بمهمة إنسانية تعززها القوة العسكرية قد تعتبره مجموعة أو أخرى من المجموعات المتحاربة على أنه تدخل لدعم الأهداف السياسية لخصومها . ومن الواضح أن مثل هذا التصور سيكشف الأعمال العدائية وسيؤدي إلى زيادة معاناة السكان المدنيين الأبرياء .

إن أنسب نهج ، في نظرنا ، هو القيام بهذه المهمة الإنسانية تحت رقابة الأمم المتحدة وإشرافها . إن خضوع هذه العملية لمحاسبة الأمم المتحدة يمكن أن يعطيها فرصة أفضل لقبولها من جانب جميع الأطراف في الصراع . وثمة مسألة أخرى تبتث على الانزعاج العميق أشارها مشروع القرار المعروض علينا . إن الأمم المتحدة وزعت قوة الحماية التابعة لها في المنطقة ذاتها التي نريد فيها تنفيذ هذه العمليات التي تستتبع حتما استخدام القوة باسم الأمم المتحدة . ونحن نشعر بالقلق الشديد من أن هذه الحالة من شأنها أن تعرض أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لخطر حقيقي هو خطر الانتقام من جانب الجماعات المتحاربة في المنطقة . كيف سنضمن الحماية لأفراد القوة إذا ما استشارت العمليات المتوخاة مثل هذا الانتقام ؟ إن حالة عدم اليقين هذه تشير القلق الشديد لوفدي . وينبغي التفكير الجاد في ممر قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة إذا اختار مجلس الأمن أن يعتمد مشروع القرار المعروض علينا .

ومرة أخرى ، أود أن أؤكد أن جميع الإجراءات اللازمة ينبغي استعمالها لتسهيل إيصال المساعدة الإنسانية إلى المنطقة عن طريق وكالات الأمم المتحدة المختصة .

إن الترتيب اللازم في هذه الحالة ، في رأينا ، هو وزع قوة أمن لحماية العمليات الإنسانية تكون خاضعة بالكامل للأمم المتحدة ومسؤولة بالكامل أمامها على النحو الذي توخيناه بالنسبة للصومال .

وبالم ومراة كبيرين سيتعذر على وفدي تأييد مشروع القرار المطروح علينا في الوثيقة S/24421 .

غير أن وفدي سيكون في مقدوره أن يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة

S/24422 .

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كل صباح

يواجه المجتمع الدولي ومجلس الأمن المعبر عنه تحديا خطيرا . وفي كل يوم يـزاح الستار بشعور من الذهول عن حقائق جديدة وصور جديدة للسلوك تضاف إلى السلسلة الطويلة من الفظائع والجرائم التي ترتكبها حكومة قالت قبل أربعة أيام على لسان أحد كبار مسؤوليها : "لا تنسوا إن لدينا رابع أكبر جيش في أوروبا" .

وبعد الكثير من التردد ، وللأسف بعد الكثير من الوقت الضائع ، قرر مجلس الأمن أخيرا اليوم كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة في البوصنة والهرسك . ونحن نتوجه بالتحية إلى هؤلاء الأشخاص الذين يظلمون بواجباتهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة ، تتعرض فيها حياتهم لخطر دائم . وبلدي ، المحب للسلم والحرية ، يعتمر ألما على ذلك البلد الغني الشهيد الذي لم يعرف منذ اليوم الأول لاستقلاله والاعتراف به إلا النزوح على نطاق واسع والجوع والسجن والعنف . وقد حركت مشاعرنا جميعا الصور التي رأيناها بالأمس وأول أمس ، وقد صدمنا عندما علمنا أن بلدا يمكن أن يجلس هنا بينما يفتح معسكرات اعتقال وقد توفرت لدينا وثائق عن معسكرات الاعتقال الحسنة والسيئة .

لوقت طويل أعمتنا حملة إعلامية صورت لنا الوضع بأنه حرب أهلية . ولكن هذه ليست حربا أهلية : إنها مسألة غزو دولة على يد دولة أخرى ، تعتمد دون رحمة إلى إبادة الجنس ، إنها مسألة عمل يعتمد إلى تدمير دولة فتية مستقلة لأن تلك الدولة رغبت في أن يكون لها هيكل ديمقراطي وأن تقيم الدليل للعالم الحر على أنها قادرة على تعزيز الديمقراطية الحقبة .

إن التدابير التي ندعو إليها اليوم لا ينبغي أن تنسنا الحقيقة وجوهـر المشكلة . إن القرارات والجزاءات التي سبق أن اتخذناها لم تغلح للأسف في إثـناء السلطات الصربية . ومن حيث المبدأ إن محادثات لندن ينبغي أن تؤدي إلى إيجاد حل . ونحن نعبّر عن أخلص تمنياتنا من أجل نجاحها ومن أجل نجاح الجهود المشتركة للمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة . لكن ينبغي لنا أن نتوخى اليقظة والحذر .

وعندما يحين الوقت ، لا ينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن السماح بمزيد من المماثلة . ويجب علينا ألا ننسى أن كل الوقت الذي اضعبناه قد أُستغل باستخفاف وبطريقة منهجية لإفناء المزيد من الرجال والنساء والأطفال وتدمير المزيد من الممتلكات . ما الذي سيبقى عندما نقرر في النهاية أن نفرض السلم وأن ندافع عن هذا البلد الغني ، الذي يقع ضحية للقوة والعنصرية ؟

إن وفد بلادي سيموت مؤيدا لمشروع القرار هذا ، لاعتقادنا بأننا ، باعتماده ، سنجعل القادة الصرب يمعنون التفكير . ولكنني آمل ألا يعطي ذلك للقادة الصرب - الذين ليس لديهم احترام لأي شيء - فرصة أخرى لقتل المزيد من الناس الأبرياء وإطالة معاناة شعب بأسره لا يزال يعلق جميع آماله علينا .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشعر اليابان

بقلق عميق إزاء الحالة المتدهورة في البوسنة والهرسك . ولا تزال اتفاقات وقف إطلاق النار العديدة تتعرض للخرق ، ولا يظهر أطراف النزاع أي دليل على استعدادها لالقاء أسلحتها . وثمة تقارير مزعجة عن الإساءة للمدنيين المحتجزين في المخيمات ومراكز الاعتقال داخل الاقليم . ومن المفهوم أن أكثر من مليوني مواطن من البوسنة طردوا من بيوتهم ومن وطنهم ، وأن إيصال المساعدة الإنسانية يزداد صعوبة ، على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية .

وفي ظل هذه الظروف ، يعتقد وفد بلادي أن من المهم أن يعتمد مجلس الأمن مشروع

القرار الوارد في الوثيقة S/24421 .

ولايسع المرء إلا أن يشعر بالربح إزاء تقارير مجن المدنيين الأبرياء وإساءة معاملتهم في المعسكرات ومراكز الاعتقال . إن هذه الممارسات تتنافى مع القانون الإنساني الدولي ، وينبغي ادانتها بقوة . ويجب تمكين لجنة المليب الأحمر الدولية وسائر المنظمات الإنسانية الدولية ذات الصلة من الوصول على الفور ودون عائق إلى جميع المخيمات ومراكز الاعتقال . ولذلك يؤيد وفد بلادي مشروع القرار الوارد في

الوثيقة S/24422 .

وأود أن أؤكد من جديد على أهمية إيجاد حل سياسي ، لا عسكري ، لهذا الوضع .
ويشني وفد بلادي على الجهود التي تبذلها البلدان الأوروبية ، واللورد كارينغتون ،
تحقيقاً لهذا الهدف . وأنتني أمل باخلاص أن يساهم هذان القراران في الإسراع بعملية
السلام .

السيد هاينوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع
القراريين المعروضين علينا يعالجان مسألتين إنسانيتين هامتين : إيصال الغذاء
للجوع ووقف الفظائع التي يسميها مرتكبوها "التطهير الإثني" .
إن النمسا ما برحت تولي أهمية خاصة للمسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان ،
وتؤيد بقوة ، بالطبع ، اعتماد النامين المعروضين علينا ، والأهم من ذلك ، تنفيذهما
الفوري . واذ أعرب عن تأييدنا الصادق ، لايسعني إلا أن أشير إلى أن السيد موك ،
وزير الخارجية ، اقترح قبل أشهر إنشاء ممرات أمنية لإيصال المساعدة الإنسانية .
وعلى الرغم من شعورنا بالارتياح لاتخاذ هذا النهج شكلاً ملموساً في النهاية ، فإننا
لا يمكن أن ننسى الضحايا الذين ربما كانوا لا يزالون على قيد الحياة لو تحرك
المجتمع الدولي من قبل .

وسيكون مدى سماحنا للقوات الصربية بأن تعيق بفعالية الشحنات الغذائية
والإنسانية امتحاناً لمعاييرنا الأخلاقية . إن هذه الممارسة الكريهة لا تطبق على
سراييفو فحسب بل أيضاً على غورازده وبيهاك وأماكن أخرى عديدة في البوسنة والهرسك .
ففي الواقع يعتبر المعتدي إعاقة الشحنات الغذائية والإنسانية وسيلة فعالة جداً
لإجبار السكان من غير الصرب على الفرار والتخلي عن ممتلكاتهم ، لأن ذلك هو بالتحديد
هدف الصرب في هذا النزاع : "تطهير" بعض أجزاء البلاد من السكان غير الصرب .

ومن وجهة نظرنا ، يقع على المجتمع الدولي التزام واضح بمساعدة المشردين
على العودة إلى منازلهم واستعادة ممتلكاتهم . فقد أجبر أشخاص عديدون على توقيف
وثائق يتخلون بموجبها عن ممتلكاتهم . وما من شك في أن هذه الوثائق باطلة ولاغية
وأنه ينبغي إعطاء تعويض عن الممتلكات التي دمرت .

وكما شاهدنا على شاشات التلفاز وفي التقارير الصحفية في الايام الاخيرة ، لا توجد حدود للوحشية التي تمارس لتنفيذ هذه السياسة . واسمحوا لي بأن أذكر قتل الايتام في سن الحبو ووجود معسكرات الاعتقال .

وأن النص الثاني الذي سنعتمده اليوم يعالج هذه الانتهاكات البغيضة للقانون الانساني الدولي ويدينها بقوة . وتؤيد النمسا فكرة إحالة المسؤولين عن هذه الاعمال البربرية الى المحاكمة . وكما قالت جين كيركباتريك ،

"إن الانتماء العرقي وانهيار الامبراطوريات لا يسببان الحرب ، وإن

سببها الرجال العنيفون والحكومات التي لا تراعي القانون" .

إن هناك جانبا واحدا في صيغة مشروع القرارين المعروضين علينا يدعو الى اسفنا : إنه المحاولة الحريمة للإبقاء على الحياد تجاه جميع الاطراف في النزاع . ففي المحافل الدولية الاخرى ذات الصلة ، ولا سيما إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، استخدمت صيغة أقل غموضا ، وعلى سبيل المثال ، في الجلسة العامة لاجتماع هلسنكي للمتابعة المعقود في ١٥ نيسان/ابريل ، إن الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا

"أدانته انتهاك القوات الصربية غير النظامية والجيش الوطني

اليوغوسلافي لاستقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ولحقوق الانسان فيها وحثت حكومة صربيا على التوقف عن دعمها لهذه الاعمال ، التي ، اذا استمرت ، من شأنها أن تمثل نمطا من الانتهاكات الواضحة والسافرة للالتزامات مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا" .

هل يمكننا أن نتخذ موقفا مماثلا إزاء الضحية والمفترس ؟ لا ينبغي لمجلس الامن ، في معيه الى اظهار حياده ، أن يفوته سبب هذا الصراع . وينبغي لنا أن نراعي كلمات رئيس اللجنة الأوروبية ، السيد جاك ديلورس ، الذي قال في البرلمان الأوروبي بتاريخ ١٠ آب/اغسطس :

(تكلم بالفرنسية)

"مرة أخرى تفنّي الحرب أعمال العنف المادّرة من جميع الجوانب . ولكن دعونا نرفع مستوى النقاش ، دعونا نرى ما وراء العنف . عندها سنجد وراء اللف والدوران في كلمات وأعمال نظام بلغراد الايديولوجية الهدامة المناهضة للمروح الانسانية" .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

والحقائق واضحة . إن ما يحدث في البوسنة والهرسك هو في المقام الاول عدوان على حكومة شرعية لدولة عضو في الأمم المتحدة . وإن العصيان المسلح ، المحرض والمموّن والمدعم بالمعدات والافراد من جانب صربيا والجبل الاسود ، يهدد بقاء حكومة ودولة البوسنة والهرسك ، ومواطنيها الموالين لحكومتهم . وإذا أردنا أن يكون هناك

"نظام عالمي جديد ، تتجمع فيه الأمم المختلفة على قضية مشتركة لتحقيق التطلعات العالمية للبشرية : السلم والامن والحرية وحكم القانون ... حيث لن تجني الوحشية ثمارا وسيواجه العدوان بالمقاومة الجماعية" ،

كما قال الرئيس بوش في خطابه أمام الجلسة المشتركة للكونغرس في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، يتعين على المجتمع الدولي أن يواجه العدوان الصربي بسرعة وبشكل حاسم . وفي حالة أن المجتمع الدولي لا يستطيع ، أو لا يريد ، الوفاء بهذه المهمة ، فلا بد على الأقل أن يمنح للبوسنة والهرسك ممارسة الحق الطبيعي للأفراد والجماعات في الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق .

ما دام المجتمع الدولي يعجز عن إقناع غلاة القومية في المرب بأن سياستهم العدوانية هي سياسة تلقى الاعتراض الحازم والفعال ، فلا بد من اتساع النزاع . حتى المحف الصربية قامت بنقل تقارير عن مضايقة التجار المسلمين على أيدي الشرطة والتشكيلات شبه العسكرية شمال الجبل الأسود . ففي ساندجاك يجري حشد الجنود . وفي كوسوفو يتزايد قمع السكان الذين هم في غالبيتهم من الألبان . كما تتعرض مقدونيا للخطر .

إن سياسات الاسترضاء لم تنجح مطلقا . فمنذ خمسين عاما عانت أوروبا من جنون السعي لتحقيق النقاء العرقي وما نتج عنه ، من التطهير العرقي وإقامة معسكرات الاعتقال . ليس بمقدورنا أن نتساهل ؛ ولا يسعنا أن نسمح لهذا بأن يحدث مرة أخرى .
الرئيسي (ترجمة شفوية عن المينية) : أ طرح الآن للتصويت مشروع القرار

الوارد في الوثيقة S/24421 .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، إكوادور ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، فنزويلا ، فرنسا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا ، الشمالية ، النمسا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : زمبابوي ، الصين ، الهند .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن المينية) : نتيجة التصويت كما يلي : هناك

١٢ صوتا مؤيدا ، مقابل لا أحد وامتناع ثلاثة عن التصويت . وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد باعتباره القرار ٧٧٠ (١٩٩٣) .

أ طرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24422 . في نهاية الفقرة الأولى من الديباجة ينبغي ملء الفراغ ليكون النص "٧٧٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣" .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، إكوادور ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، زمبابوي ، الصين ، فنزويلا ، فرنسا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . وبذلك اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار (٧٧) (١٩٩٣) .

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس ممن يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .
السيد فورنتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد شارك الاتحاد الروسي في تقديم مشروع القرارين اللذين اعتمدهما المجلس للتو . ونرى أن من الضروري التأكيد على ما كان فيهما من أعمال فكر وما لهما من طبيعة متوازنة والتأكيد على الهدف الإنساني الواضح في تأمين الامتثال لمطالب مجلس الأمن من جانب جميع الأطراف في الأزمة اليوغوسلافية .

هذان القراران يعبران عن تصميم المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الكاملة بكل الوسائل للضحايا الأبرياء الذين وقعوا في دوامة مأساة اقتتال الاقتران في البلقان . وهذا القراران يعكسان المسؤولية التي اضطلع بها مجلس الأمن دوماً لدى قيامه بمهامه فيما يتعلق بالأزمة اليوغوسلافية ، وهي المهام المنوطة به بموجب الميثاق في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . إن مجلس الأمن يؤكد من جديد مطالبته لجميع أطراف النزاع بوقف الاقتتال بوجهه كافة . وفضلاً عن ذلك ، إن المعاناة المستمرة لسكان البوسنة والهرسك ، الذين حرموا من وسائل العيش الأساسية ، تجعل من الضروري القيام على نحو عاجل بضمان توفير المساعدة الإنسانية بجميع الوسائل الضرورية .

ونحن شأننا شأن بقية مقدمي مشروع القرارين ، لنا ملء الثقة بأن العقل والحس بالمسؤولية سيسودان لدى جميع أطراف النزاع وبأن إيصال المواد الغذائية والأدوية سيبدأ فوراً دون عوائق ودون استخدام تدابير متطرفة .

إن تعقّد الموقف وعموضه يتطلبان من المجتمع الدولي أن يتصرف على أساس حقائق راسخة بجلاء واتباع نهج موضوعي إزاء أنشطة كل طرف من أطراف الازمة اليوغوسلافية . والامم المتحدة هي التي تظلع بدور أساسي في ضمان هذا النهج . وبموجب أحد القرارين المتخذين للتوّ ، ينبغي لجميع الاطراف والمنظمات العمل على تسهيل وصول المساعدة الإنسانية . لقد شعرنا بعميق القلق ، مثلنا مثل بقية المجتمع الدولي ، إزاء التقارير التي تتحدث عن انتهاكات صارخة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان ، بما في ذلك القيام بأعمال الاحتجاز غير القانوني في السجون والمعسكرات ، وإساءة معاملة المدنيين في أراضي يوغوسلافيا سابقا وخاصة في البوسنة والهرسك . إن الاتحاد الروسي يؤيد تأييدا راسخا جهود المجتمع العالمي الرامية إلى ضمان الحقوق الإنسانية وغير القابلة للتصرف ، أولها وأهمها الحق في الحياة وفي مستقبل آمن . إن ممارسة التطهير العرقي وصمة على جبين السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، في أي مكان قد تحدث فيه ، ومجلس الأمن أدان ذلك بأشد العبارات . وكان محقا غاية الحق .

وإذ نلتزم الحصول على معلومات تتعلق بجميع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ، نؤكد على الحاجة إلى اثبات حقيقة كل تقرير . وعلى أساس البيانات المؤكدة ، فإننا على استعداد لاتخاذ تدابير من أقسى الأنواع ، بما في ذلك تدابير شديدة جدا ، فيما يتعلق بالذين تثبت إدانتهم بانتهاك هذه القوانين ، مهما يكن الطرف المسؤول في الازمة اليوغوسلافية .

إن الاتحاد الروسي قد أيد جميع القوى العاقلة في أراضي يوغوسلافيا سابقا ، وخصوصا القيادة الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، في جهودها لتحقيق تسوية سلمية للنزاع على أساس مطالب مجلس الأمن . والاتحاد الروسي سيواصل تأييده لهذه القوى . وهو يرحب بالعلامات التي بدأت بالظهور والتي تبشر بنهج أكثر اعتدالا من جانب أطراف النزاع في البوسنة والهرسك . ولا بد لجميع المتورطين في النزاع من أن يفهموا أنه لا بديل عن الحل السياسي للنزاع . إننا نعرب عن الأمل بأن تفتتح جميع الاطراف في الازمة اليوغوسلافية الفرصة الجديدة للسلام على نحو جدي ومسؤول وهي الفرصة

التيأتاحها مؤتمر لندن المقبل الذي سينعقد بعضوية موسّعة ويشترك في رئاسته الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي .

إن الاتحاد الروسي ، من جانبه ، سيواصل بذل جهوده المضنية على أساس جماعي وثنائي لتحقيق حل سلمي وسريع للأزمة اليوغوسلافية .

السيد بوداي (هنفاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتابع

هنفاريا بقلق عميق تصعيد أعمال العنف والمعاناة الشديدة التي يتعرض لها السكان المدنيون ، وتردي الحالة الإنسانية في جمهورية البوسنة والهرسك . إن الحالة السائدة في هذه الدولة المستقلة العضو في الامم المتحدة مازالت تشكل تهديدا للسلم والامن الإقليميين والدوليين ، وبهذا الاعتبار تشير قلقا شديدا لدى المجتمع الدولي .

منذ بداية الازمة اليوغوسلافية ، ما برحت جمهورية هنفاريا تنادي بالتسوية السلمية للصراع ، عن طريق المفاوضات وعلى أساس القيم الديمقراطية ، واحترام حق الامم في تقرير المصير وكذلك حقوق الإنسان وحقوق الاقليات من السكان . إننا نرفض أي تطمع إلى تغيير الحدود بالقوة ، ولا يمكن أن نقبل أي وضع ينشأ من هذا السبيل .

كما أننا ندين تغيير التكوين الإثني للسكان بالقوة . ويساورنا قلق عميق من التقارير المتواصلة عن حدوث انتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي ، وبصفة خاصة التقارير الواردة عن سجن وتعذيب المدنيين في المعسكرات والسجون ومراكز الاحتجاز داخل أراضي يوغوسلافيا السابقة ، وبالذات في البوسنة والهرسك . إن سياستنا وضعت في اتفاق تام مع المبادئ التي اعتمدها دول مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، مع مقررات المجموعة الأوروبية ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وقرارات هذا المجلس . ولا يزال هدفنا هو إقامة علاقات صداقة وتعاون مع جميع جيراننا في الجنوب .

وبهذه الروح رحبت هنفاريا ، مع الاعضاء الآخرين في مجلس الامن ، بالتوقيع على اتفاق لندن في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، والذي يتضمن أيضا أحكاما تتعلق بعودة جميع اللاجئين . وقد شاركنا ، بكل سرور ، في الدعوة إلى استخدام أقصى إمكانات وقف إطلاق النار لتوصيل الإغاثة والإمدادات الإنسانية إلى كل أجزاء البوسنة والهرسك . ولكن الهجمات المستمرة التي تشنها عناصر صربية في البوسنة ، وبصفة خاصة الهجمات الوحشية بالمدفعية الثقيلة ضد السكان المدنيين تعرقل تسليم المعونة الإنسانية التي تهم الحاجة إليها ، مما يعرض للخطر سلامة موظفي الامم المتحدة ويهدد حياة آلاف المواطنين ، ويجبر المزيد منهم على ترك ديارهم والبحث عن ملجأ عبر الحدود ، وفي البلدان المجاورة أساسا - بما في ذلك هنفاريا .

ويعتقد وفدنا أن الوقت قد حان لأن يستمع هذا المجلس إلى النداء المأساوي الموجه من شعب البوسنة والهرسك الذي حاصرته الحرب ، وأن يكفل له - على الأقل - الوصول غير المعوق للإمدادات الغذائية من الأدوية والغذاء . ونحث جميع الأطراف على أن تتعاون من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتأمين حرية وسلامة الأنشطة الإنسانية الدولية في كل أراضي البوسنة والهرسك . ومن نافلة القول أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يتغاضى عن مسؤولية من ينتهكون القانون الإنساني الدولي ، ومن يأمرهم بشن الهجمات على غير المقاتلين وعلى المستشفيات وسيارات الإسعاف ، معوقين بذلك توصيل الإمدادات الغذائية والطبية إلى السكان المدنيين ، وما هذه إلا أمثلة قليلة على ما يرتكب من فظائع إجرامية .

واتخاذ هذين القرارين هو ، في نظرنا ، مثال آخر على التزام مجلس الأمن القوي بحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية . إن التصرف على وجه السرعة ليس مجرد التزام معنوي من جانب المجلس ، بل هو شيء لا مفر منه للحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة . لأن منظمة ذات مصداقية ومجلس أمن ذا مصداقية هما وحدهما اللذان بمقدورهما أداء وظيفتهما الأساسية ، ألا وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

نود أن نؤكد مرة أخرى أن هناك حاجة عاجلة إلى حل سياسي تفاوضي للحالة في البوسنة والهرسك ، إذا كنا نريد حماية وصيانة سيادة ذلك البلد وعلامته الإقليمية واستقلاله السياسي . ووقف جميع الأنشطة العسكرية هو بالتأكيد من بين أهم الخطوات التي تؤدي إلى خلق مناخ مؤات للتسوية السياسية .

ولعل عزل القوات العسكرية غير القانونية - بما فيها القوات الصربية غير النظامية - التي لا تعمل تحت سيطرة أية حكومة ذات سيادة ، يساعد في وضع حد للأعمال العدائية في البوسنة والهرسك . وقد أعلنت حكومة بلغراد أنها لا تعتبر القوات الصربية التي تعمل في البوسنة والهرسك ، قوات تعمل تحت سيطرتها ، وأنها لا تتحمل أية مسؤولية عن أعمالها . وقد أكد رئيس الوزراء بانيتش هذا الموقف مرة أخرى أثناء زيارته الأخيرة لبودابست ، بمناسبة التوقيع على اتفاق تم بوساطة لجنة الصليب الأحمر الدولية ، مع نظيره الكرواتي بشأن تبادل أسرى الحرب . ويعتقد وفد بلادي أن وجود

رقابة دولية على القوات العسكرية غير القانونية سيستجيب لشواغل جميع الاطراف المعنية وسيسهم في تخفيف حدة الحالة .

ولتعزيز هذه العملية ، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر أيضا في إمكانية إنشاء جهاز رقابة تابع للأمم المتحدة لمراقبة الحدود بين الصرب ومونتينغرو وبين البوسنة والهرسك ، حيث تشرف قوات للأمم المتحدة على نقاط المرور عبر الحدود ، لمنع نقل الاسلحة والذخيرة من الصرب ومونتينغرو إلى البوسنة والهرسك ويأمل وفد بلادي ، وبخاصة على ضوء البيانات سالفة الذكر ، أن يكون هذا الترتيب موضع نظر إيجابي من الاطراف المهمة .

ويحدونا أمل صادق في أن يسهم الإجراء الذي اتخذته هذا المجلس اليوم في تخفيف معاناة ضحايا العدوان ، وأن يقربنا من نهاية العنف في البوسنة والهرسك . ولكننا نعرف أن الطريق مازال طويلا قبل التوصل إلى حل ناجع وتحقيق السلام ، ومن ثم ينبغي لمجلس الأمن أن يبقي المسألة قيد بحثه النشط .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن الغرض من القرار الاول من هذين القرارين اللذين يشارك بلدي في تقديمهما ، هو تيسير توصيل الإغاثة الإنسانية إلى جميع أنحاء البوسنة والهرسك بالتنسيق مع الأمم المتحدة . وسيكون الهدف من تنفيذه هو كفالة تمكين مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى التي تقدم مساعدات إنسانية بالفعل ، من القيام بذلك على نطاق أوسع وبطريقة أكثر فعالية . ولا ينبغي أن نغفل حقيقة أن شيئا من المساعدة يمل بالفعل برا وجوا ، لأن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتعاونان فعلا بفعالية شديدة وبقدر كبير من الشجاعة والتصميم حول سراييفو . ولكن العون الذي يمل غير كاف ، وبالقطع لا يمل إلى كل من يحتاجون إليه في كل أنحاء البوسنة والهرسك . والمجتمع الدولي بحاجة الآن إلى أن يزيد من حجم ونطاق عملية الإغاثة وأن يتأكد من وصول الفوث إلى جميع الأماكن التي تحتاجه ، بما فيها المخيمات .

القرار يطلب إلى الدول أن تتخذ جميع التدابير الضرورية التي تكفل توصيل المساعدة الإنسانية ، بما في ذلك التدابير العسكرية ، ولكنه لا يوصي باستعمال القوة . وهذا ما ينبغي أن يكون . فاستعمال القوة غير محبذ ، ولكنه قد يكون ضروريا . والهدف هو وضع نظام للدعم الوقائي ، حسب الضرورة ، لاستكمال وتوسيع نطاق العملية الإنسانية القائمة . وقد بدأت المملكة المتحدة في التشاور عن كسب مع الشركاء والحلفاء لتقرير أفضل السبل لمتابعة تنفيذ القرار ، وهذه العملية يجري تكثيفها الآن ، وسيكون هناك أيضا تنسيق وثيق مع الأمم المتحدة . ولديّ تقرير ما إذا كانت التدابير العسكرية مطلوبة وإلى أي مدى ، سنعطي وزنا كبيرا لآراء سلطات الأمم المتحدة والوكالات العاملة في المجال الإنساني .

وبالنسبة للقرار الثاني ، فإن مشاركتنا في تبنّيه تعبّر عن بفضنا وقلقنا الشديد إزاء الانباء المستمرة حول الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي ، والتي وصلت إلينا مؤخراً اليوم من لجنة المليب الأحمر الدولية . ونحن نشعر بالانزعاج الشديد إزاء الإهمال الصارخ المستمر للمبادئ الإنسانية من جانب أطراف الصراع . إن سوء المعاملة في مخيمات الاعتقال ، والطرّد القسري على أساس الأصل العرقي ، والهجمات على المدنيين وعلى موظفي الأمم المتحدة وأفراد لجنة المليب الأحمر الدولية هي إهانة للأخلاق وتتعارض مع جميع أحكام القانون الإنساني الدولي . ونحن نشجب هذه الأعمال - أيا كان مرتكبوها . ولا بدّ أن يدرك مرتكبو هذه الأعمال الإجرامية أنهم سيحاسبون على ذلك .

إن المخيمات في حد ذاتها ليست إلا جانباً واحداً من سياسة الصرب غير المقبولة تماماً ، سواء كان في بلغراد أو في البوسنة ، لمد سيطرة الصرب على أراضي البوسنة بمهاجمة وطرّد المجتمعات الأخرى .

ويشير هذا القرار بصفة خاصة إلى الممارسة البغيضة لما يسمى "التطهير العرقي" . وإنه لما يشير الفزع أن ترتكب هذه الجرائم في العقد الأخير من القرن العشرين . إن الإزالة القسرية للسكان المدنيين تتعارض تماماً مع المبادئ المقبولة للقانون الإنساني الدولي . وإن الانباء الخاصة بمحاولة الصرب في البوسنة لطرّد ٢٥ ٠٠٠ شخص بالقوة من بهاتش وجعل الوكالات الإنسانية الدولية تساعدهم في ذلك قد أشارت السخط الشديد والرفض الذي تستحقه .

إن الجزاءات موجودة بالفعل ضد الصرب ومونتينيغرو . ولا بدّ أن تدرك السلطات في بلغراد أن العقوبات السياسية والاقتصادية الدولية المفروضة بالفعل على الصرب ومونتينيغرو سوف تستمر وسيجري تكثيفها إلا إذا اتخذت إجراء حاسماً لعكس هذه السياسات .

لقد صُدّنا جميعاً للصور التي رأيناها على شاشات التليفزيون لمحنة الأفراد المحتجزين في المخيمات في البوسنة . وإن النص الأساسي في هذا القرار هو المطالبة بأن لجنة المليب الأحمر الدولية والمنظمات الأخرى ذات الصلة لا بدّ من وصولها إلى

(السير ديفيد هني ،

المملكة المتحدة)

مخيمات الاحتجاز . ومن الانباء السارة أن لجنة الصليب الاحمر الدولية قد أتيحت لها الفرصة للوصول إلى ١١ مخيما في البوسنة . ولا بد أن يستمر هذا الوصول ، ولا بد من الوصول أيضا إلى مراكز الاعتقال والمخيمات الأخرى فورا . ومن الأمور الأساسية أنه لا بد أن يكون في مقدور لجنة الصليب الاحمر الدولية أن تراقب أحوال المحتجزين ، ولا بد من أن تحترم جميع الأطراف بالكامل الاحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي .

إن السلام في ما كان يعرف بيوغوسلافيا سابقا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وقف إطلاق نار يُحترم ومن خلال تسوية تفاوضية . ولا يمكن أن يسكت المجتمع الدولي على البدائل المخيفة التي تجري متابعتها حاليا في البوسنة . وإن حكومة بريطانيا - وهي تراس الآن الاتحاد الأوروبي - تنظم الآن ، مع الأمين العام ، جهدا مكثفا وموسعا لإعادة جميع الأطراف إلى مائدة المفاوضات . وإن المؤتمر الدولي ، الذي دعي إلى عقده في لندن في ٢٦ آب/أغسطس ، يتيح فرصة حقيقية لعملية سلام حقيقية . ونأمل في اقتناص هذه الفرصة . ومن الأمور الحيوية أن يدرك كل الناس في يوغوسلافيا السابقة أن سلامهم وأمنهم ورخاءهم في المستقبل ، لن يتحقق إلا على طاولة المفاوضات وليس في ميدان القتال .

السيد بيركني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تشعر حكومتي بالجزع إزاء استمرار تدهور الحالة في البوسنة والهرسك . إن تدمير القرى ، وعمليات الإعدام والقتل العشوائي لا تزال مستمرة . وسياسة بلغراد الأثمة المسماة "التطهير العرقي" - التي تعتبر في الواقع عملية إبادة عرقية - تتكشف . وإننا نشهد جميعا بعض أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية متجسدة في عملية "التطهير العرقي" التي تجري ضد الضحايا الأبرياء لهذه المأساة .

إن الإحباط الذي يواجه جهود الأمم المتحدة لتوصيل الغذاء والدواء إلى شعب البوسنة والهرسك وانتشار الجوع وشبح عدم توفر الرعاية الصحية قد دفع حكومة البوسنة والهرسك إلى دعوة المجتمع الدولي لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة وصول المساعدة الإنسانية إليها .

وقد أوضحت حكومتي أننا نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يبذل كل ما يلزم للاستجابة إلى دعوة البوسنة والهرسك لكفالة وصول المساعدة إلى المحتاجين هناك . ونحن نقف على أهبة الاستعداد الكامل لاداء دورنا في تحقيق هذا الهدف .

لقد أظهر مجلس الأمن اليوم بهذين القرارين أنه أيضا يشارك الاعتقاد بأن تقديم المساعدة الإنسانية ليس انشغالا إنسانيا عاجلا فحسب ولكنه أيضا عنصر هام في الجهود المبذولة لاستعادة السلم والأمن في المنطقة . وقد طالب مجلس الأمن أيضا بضرورة وقف انتهاكات حقوق الإنسان البربرية . وأود أنؤكد أن المجتمع الدولي لن يسمح بالاستيلاء على الأراضي بالقوة .

وقد واجه المجلس أيضا أشد التقارير إزعاجا التي تصلنا حاليا من يوغوسلافيا السابقة . لقد شهدنا وقرأنا تقارير عن مراكز الاعتقال هزت العالم . وإن آخر تقرير من لجنة الصليب الأحمر الدولية له صلة بما نتحدث عنه هنا . وإن فقرة منه تستحق الاقتباس :

"في أعقاب الزيارات التي قام بها مبعوثو لجنة الصليب الأحمر الدولية خلال الايام القليلة الماضية لاماكن الاحتجاز في البوسنة والهرسك ، ثبت أن المدنيين الأبرياء يقبض عليهم ويتعرضون لمعاملة غير إنسانية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن احتجاز هؤلاء الأشخاص جزء من سياسة نقل قسري للسكان تنفذ على نطاق مكثف وتتسم بالاستخدام المستمر للوحشية . والقائمة الطويلة بالأساليب المستخدمة تتضمن المضايقة ، والقتل ، ومصادرة الممتلكات ، والترحيل وأخذ الرهائن ، مما يقلل من قيمة الفرد ويجعله أداة للمساومة - في انتهاك للقانون الإنساني الدولي" .

وسواء كانت المنشآت الفردية تأوي ٥ أو ٥٠٠٠ من الأفراد ، وسواء كانت تسيطر عليها الحكومة أو القوات المحلية ، فإن الحكومات والأفراد المشاركين في هذه الأعمال يجب أن يحاسبوا على معاملة جميع أولئك المحتجزين - سواء كانوا مدنيين أو عسكريين .

ويطالب المجتمع الدولي بمعرفة الحقيقة فيما وراء هذه المخيمات وبرؤية نهاية لجميع الانتهاكات . وما دامت المعاناة الإنسانية داخل البوسنة والهرسك مستمرة ، فسيف العالم على أهبة الاستعداد للتخفيف من تلك المعاناة . وأود أن أقتبس فقرة أخرى من تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية :

"لم يتمكن مبعوثو لجنة الصليب الأحمر الدولية إلا من الوصول المحدد إلى مناطق مختلفة في الجمهورية ، ورغم النهج المتكررة التي اتبعت في هذا المقام ، لم يتلقوا حتى الآن قائمة شاملة بأماكن الاعتقال التي تسيطر عليها مختلف أطراف الصراع أو لم يبلغوا بأسماء الأشخاص المقبوض عليهم ، ومن ثم فهم غير قادرين على تقديم المساعدة لجميع الضحايا . وقد تمكنت لجنة الصليب الأحمر الدولية من الوصول إلى عدد محدود للغاية من سجناء الحرب ، بينما تزدحم أماكن الاحتجاز بالمدنيين الأبرياء الذين يعيشون في رعب" .

وتنظر حكومتي إلى قيادة الأمم المتحدة في حل المشاكل الإنسانية في البوسنة كعنصر أساسي . ونعتقد أن وجودا دائما للأمم المتحدة هناك لا غنى عنه . ونحن مستعدون للعمل مع الأمين العام وشركائنا الدوليين من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل هذا الوجود فعالا بالكامل .

وأخيرا ، تناشد حكومتي بمفة خاصة جميع أطراف الصراع لإنهاء المذبحة التي تجري في البوسنة والهرسك وللتعاون مع جميع جهود الإغاثة الإنسانية .

ونحث بقوة جميع الأطراف على العمل سويا من خلال مؤتمر يوغوسلافيا لإيجاد تسوية تفاوضية لهذه الازمة المؤسفة .

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : السيد الرئيس ،

في طريقي إلى هذه الجلسة للمجلس أتيحت لي الفرصة لقراءة نسخة من رسالة عمتموها على أعضاء المجلس فيما يتمل ببيان كان يود الممثل الدائم لجمهورية البوسنة والهرسك الإدلاء به في هذه الجلسة . ويتضمن هذا البيان فقرات بليغة ومساوية ، أود أن أقتبس منها بالانكليزية في بداية بياني :

(تكلم بالانكليزية)

"ما الذي كانت عليه البوسنة والهرسك ؟ كانت أرض تلال خضراء هادئة وحقول مزروعة ، أرض قرى ومدن عاشت فيها تحت سماء واحدة الكنائس الكاثوليكية والصربية والمساجد والمعابد اليهودية لقرون ، كانت مركز تعلم وفن ، مركزا يجمع بالمكتبات والفنانين المهرة" .

"فما هي عليه اليوم ؟ إنها أرض تتردد فيها أصداء مدافع المعتديين حيث تدنس الكنائس والمساجد والمعابد وتكتسح المقابر ، حيث الحداثق والافنية الخلفية التي كانت يوما مليئة بالاطفال المبتهجين والاباء السعداء وقد أصبحت الآن مقابر مؤقتة وأماكن تعذيب ومعسكرات اعتقال ؛ بها أطفال يتضورون جوعا وجثث مشوهة وأيتام مقتولون . وهذا العرض المروع المؤلم عرض مرض اسمه 'التطهير العرقي' " .

(واصل الكلام بالاسبانية)

من الصعب أن نضيف أي شيء آخر ليصف الحالة التي أدناها ورفضناها في القرارات اللذين اعتمدناها توا . وهذا يكمل دون شك تقارير اللجنة الدولية للمليب الأحمر التي نوه بها اليوم . إن يوغوسلافيا متعددة الجنسيات التي نظمها المارشال تيتو في عام ١٩٤٥ لم تعد موجودة . محلها ، اعترفت الأمم المتحدة وقبلت في عضويتها جمهوريات كرواتيا ، وسلوفينيا ، والبوسنة والهرسك التي ، بالإضافة الى صربيا ومونتيفرو ، تمثل تراشا تاريخيا وسياسيا لهذه الأرض العريقة المقسمة اليوم بين تلك الجمهوريات جميعا .

إن خطة تيتو ، وهو كرواتي المولد ، كانت بإقامة دولة بلقانية قوية قادرة على الاندماج العرقي الذي ينتج جنسية يوغوسلافية جديدة ، نتاج خليط من الكرواتيين ، والصربيين ، والمونتيفرويين ، والمقدونييين ، والسلوفينييين والبوسينييين والهنغاريين والالبانيين ؛ ولكنها لم تستطع التغلب على خلافاتهم العميقة الجذور المستمدة من الأسلاف . ومن الواضح أن يوغوسلافيا القديمة ، التي اشتهرت بغفل النشاط الدولي المكثف

للمارشال تيتو الذي أنشأ بالاشتراك مع عبد الناصر ونهرو وسوكارنو ونكروما حركة عدم الانحياز ، قد اختفت .

خلال الأشهر الأحد عشر الماضية ، بذل مجلس الأمن جهودا عديدة للتوصل الى حل تفاوضي لهذا الصراع ، الذي دارت مواجهاته الرئيسية داخل أراضي جمهورية البوسنة والهرسك المنشأة حديثا . وأصدر المجلس خلال هذه الفترة ١٥ قرارا تتعلق بهذه الازمة - بهذه المأساة - تتراوح ما بين حظر توريد الاسلحة الوارد في القرار ٧١٢ (١٩٩١) ، وتشكيل قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، وتتضمن الجزاءات الاقتصادية المنصوص عليها في القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) ، بالإضافة الى العديد من البيانات الرئاسية .

ولكن بالنسبة الى الذين يوجهون العنف كان هذا التصرف من جانب مجلس الأمن ولا يزال أمرا لا يدعو الى الاكتراث . والمجموعة الأوروبية نفسها اتخذت مبادرات لتحقيق وقف اطلاق دائم للنيران وبدء البحث عن سلام دائم قائم على احترام حقوق مختلف المجموعات العرقية التي تتكون منها هذه الشعوب ، سلام دائم يؤكد إقامة هياكل سياسية يحترمها الجميع وتضفي عليها المشروعية بالمشاركة الديمقراطية لاءضاء تلك الطوائف .

ولم تنجح هذه الجهود ، واليوم نشهد تخريبا متعمدا اختار لنفسه اسم "التطهير العرقي" ، وهو ممارسة اجرامية طردت بها مئات الآلاف من الأسر من أراضي أجدادها ، والنية وراء ذلك هي تطهير تلك الأماكن من الطوائف العرقية المختلفة وجعلها صافية لتلك التي لها نصيب الأسد من الاسلحة . وهذه الممارسة الاجرامية البغيضة يجب أن توقف .

وتحقيقا لهذا الفرض ، فإن القرار الذي اعتمدناه توا يتضمن أحكاما لتنفيذ اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بجرائم الحرب . وينبغي أن يعطينا القرار الفرصة للبدء في محاكمة الاشخاص المسؤولين عن الجرائم المروعة التي ترتكب باعتبارهم مجرمي حرب . إن مرتكبي هذه الجرائم يجب ألا يغفلوا من العقاب . إن البشرية ، التي لا تزال تلاحقها ذكريات المحرقة التي لم نتوقع أبدا أن تتكرر ، لن تفهم هذا ولن تقبله .

إن ديباجة الدستور الوطني لفنزويلا تتبرأ من الحرب وسيلة للعلاقات بين الدول ، ونحن لا نزال نؤيد دائما تسوية الخلافات أو النزاعات بالطرق السلمية . وهكذا ، كان قرار التصويت لصالح مشروع القرارين معبرا بالنسبة لبلادي ، بسبب أن هذا القرار ، بينما يذكر بالتحديد اتخاذ جميع التدابير الضرورية التي تكفل توصيل المساعدة الانسانية الى البلد المذكور ، يفترض ضمنا استخدام القوة اذا ما تطلبت الظروف ذلك . والواقع ، إن هذه هي المرة الاولى التي اتخذ فيها مجلس الامن قرارا من هذا النوع لتقديم مساعدة انسانية الى بلد .

واسمحوا لي بأن أذكر ذلك المثل اللاتيني الذي يقول "من الواضح أننا أصدقاء لكل الاطراف في النزاع" ولكننا أصدقاء أكثر للحقيقة التي تبرز بوضوح من التحليل الموضوعي - القائم على أساس - للأعمال الوحشية التي ترتكب ضد شعب جمهورية البوسنة والهرمك البرئ .

في الختام ، لا يسعنا إلا أن نأمل ألا يكون استخدام القوة ضروريا وأن يكون من الممكن تقديم المساعدة الانسانية بالشكل الضروري ونأمل كذلك في أن يكون القرار الذي اتخذناه توا تحذيرا كافيا ليس فقط للمشاركين بشكل مباشر في النزاع القائم في البوسنة والهرمك وانما أيضا للمتعاونين المشاركين في النزاع . ونأمل أيضا أن يسهم هذا القرار في عملية تتيح اقامة إطار ملائم للمفاوضات . إن المؤتمر الموعود المقرر عقده في لندن يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ ينبغي أن يكون هذا المحفل : ويجب أن يتحمل المسؤولية الاخيرة عن التوصل الى حل سياسي شامل في الإقليم الذي شكل منذ عام ١٩١٨ الى عام ١٩٩١ يوغوسلافيا السابقة .

السيد فان ديللي (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن المعلومات

التي تملنا من داخل البوسنة والهرمك أصبحت تشير القلق بشكل أكبر . وإن الحصار المفروض على سراييفو ومناطق أخرى في البوسنة والهرمك يحرم الشعب من الطعام والدواء ويمنع توزيع المعونة التي عبأها المجتمع الدولي .

وبفضل الجهود التي تبذلها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة التي نقدم اليها التحية هنا ، فتح مطار سراييفو . لكن هذا لم يكن كافيا للسماح للمساعدة الدولية بأن تصل الى الذين يحتاجونها بشدة .

فضلا عن ذلك ، وكما ذكر هذا متكلمون عديدون ، تشير بعض المعلومات الى وجود مراكز احتجاز في البوسنة والهرسك يسود فيها سوء التغذية والابتزاز والتعذيب - وهذا كله يحدث باسم "التطهير العرقي" الذي كنا نأمل أن يكون قد اختفى من قاموسنا السياسي .

في ظل هذه الخلفية المزعجة ، اعتمد المجلس توا قراراتين شاركت بلادي في تقديمهما . القرار الاول في رأينا يرمي الى تمكين الدول التي لديها الموارد التي تضمن توزيع المساعدة الانسانية لسكان سراييفو والجزاء الاخرى من البوسنة والهرسك أن تفعل ذلك . وتحقيقا لهذا الغرض ، وهذا الغرض وحده ، ينبغي اتخاذ كل التدابير الضرورية . ولذلك ، فإن حراسة القوافل ينبغي أن تشي - في حد ذاتها - الذين يواصلون عرقلة توزيع المساعدة الانسانية .

إن امكانية استخدام جميع التدابير الضرورية ينبغي أن تكون منسقة بعناية . ويدعو أول القرارين اللذين اعتمدناهما الدول إلى اتخاذ التدابير بالتنسيق مع الأمم المتحدة وتبليغ الأمين العام - وعن طريق مجلس الأمن - بصفة دورية . وهذا - في رأينا - استكمال للجهود التي تبذلها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة التي ينبغي أن تواصل تحمّل مهامها .

القرار الثاني الذي اتخذناه ذو هدف شائ . أولا ، منذ صدور بيان المجلس بتاريخ ٤ آب/أغسطس ، أمكن زيارة بضعة مخيمات . ولكن هذه الزيارات لا ينبغي بعد الآن أن تعتمد على حسن نية أو انتهازية الأطراف المعنية . لذلك فإن القرار يطالب بتمكين المنظمات الانسانية من الوصول على الفور ودون عوائق وبصفة مستمرة إلى جميع المخيمات .

لكن ينبغي لنا أيضا أن نذكر بشكل قاطع ورسمي هؤلاء المسؤولين عن الأعمال المسيئة والتعذيب بأنهم لا يمكنهم التنصل من مسؤوليتهم الفردية . ويطلب مجلس الأمن تعاون الدول والمنظمات الانسانية في الإبلاغ عن جميع الانتهاكات للقانون الانساني التي تصل إلى علمهم ، حتى يتسنى للأمين العام التوصية باتخاذ تدابير اضافية لوضع نهاية لها .

لكل هذه الاسباب اشتركت بلجيكا في تقديم القرارين اللذين اتخذناهما توا .

السيد روشيرو دي لا سابلير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

في الوقت الذي يستمر فيه القتال المميت في البوسنة والهرسك ، يعاني شعب ذلك البلد من مخنة رهيبه . وفي سراييفو وباقي البوسنة يهدد النقص في الاحتياجات الاساسية وخاصة الاغذية والادوية بزيادة الرقم الحالي الكبير لضحايا هذا الصراع .

ويبذل المجتمع الدولي ، والامم المتحدة بوجه خاص ، جهودا كبيرة للتخفيف من معاناة السكان عن طريق محاولة تزويدهم بالمعونة الانسانية التي تمس حاجتهم اليها . وفرنسا تشترك اشتراكا نشطا في هذه الجهود ، باشتراكها في وحدات قوة الحماية التابعة للامم المتحدة التي جرى وزعها في مطار سراييفو وأيضا بايصال الامدادات الانسانية . وإن زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لعاصمة البوسنة المحاصرة دللت على التزام بلدي على أرفع مستوى بمساعدة الشعب المتضرر من القتال .

ولأسف فالجهود التي أشرت اليها تلاقى صعوبات بالغة وذلك إلى حد كبير نتيجة العقبات التي يواجهها توزيع المعونة من جراء القوات المتحاربة في الميدان . وعلى الرغم من شجاعة وإخلاص المشتركين في عمليات المساعدة ، لا يمكن لهذه العمليات أن تنجح في الوقت الذي يواجهون فيه ، كما هو في أغلب الاحوال ، القوة والتهديد .

وفي مواجهة هذه الحالة ، وأمام تزايد معاناة السكان - والتقارير في الصحافة والتلفزيون شهادة بليغة على هذا - يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ اجراء بغية السماح للمساعدة الانسانية بالوصول إلى الاشخاص المحتاجين اليها ، في أي مكان يتطلبه هذا في البوسنة والهرمك .

وبهذه الروح قدمت فرنسا ، مع أعضاء آخرين في مجلس الامن ، مشروع القرار الذي اعتمدتوا بوصفه القرار ٧٧٠ (١٩٩٣) . وهذا النص ذو هدف شئسي . أولا ، إنه يؤكد من جديد مطالبة مجلس الامن بوقف القتال فورا الامر الذي من شأنه ازالة العقبات أمام اكمال المساعدة . وثانيا ، إذا ظلت هذه العقبات ، انه يسمح باتخاذ جميع التدابير الضرورية ، بما في ذلك استخدام القوة ، من جانب الدول بالتنسيق مع الامم المتحدة ، حتى لا يترك السكان بينهم الجوع والحرمان .

ويحدو وفدي وطيد الامل في أن تلبي أطراف الصراع مطالبات مجلسنا وتوقف القتال . ولكن إذا لم يحدث هذا ، فإن فرنسا عازمة على تقديم كل المساعدة لضمان تنفيذ التدابير التي يتوخاها النص الذي اعتمدناه توا . وهي تعتمزم توفير هذه المساعدة باعتبارها جزءا من الاتحاد الاوروبي الغربي ، الذي بدأت دوله الاعضاء في النظر في كيفية تنفيذ قرارنا . ونحن نعرب عن الامل في أن العديد من البلدان - وخاصة تلك التي لها مصلحة حيوية في السلم والامن في القارة الاوروبية - ستشارك معنا في بلوغ الهدف الذي يرمي اليه هذا النص . ومن الحيوي تنسيق جميع الجهود : جهود الامم المتحدة وجهود قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بوجه خاص ، ونشاطها يعتبر حيويا وفرنسا تحييها ، وجهود الهيئات الانسانية التابعة للأمم المتحدة وسائر المنظمات الانسانية ، وجهود الدول الاعضاء .

وختاماً ، أود أن أؤكد ، إلى جانب المسائل الانسانية الخطيرة التي نتناولها حاليا ، أهمية الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للحالة في البوسنة والهرمك وأهمية توخي ذلك بأقصى قدر من التصميم . وعلى النحو الذي يؤكدده النص الذي اعتمدناه توا ، إن التسوية السياسية هي وحدها التي من المرجح أن تضع نهاية نهائية

للمحنة التي تتعرض لها البوسنة والهرسك وشعبها . وفي هذا الصدد ، نأمل أن المؤتمر الدولي الموعود الذي اقترحه فرنسا ، والذي من المقرر عقده في لندن في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس ، سيعطي دفعة جديدة للجهود الرامية إلى حسم هذا الصراع . وأود الآن أن أتناول القرار ٧٧ (١٩٩٣) بشأن معسكرات الاعتقال في يوغوسلافيا السابقة ، وهو قرار اشترك بلدي في تقديمه أيضا .

علمت الحكومة الفرنسية بسخط وفزع بالمعلومات والشهادات ، التي تتزايد يوما بعد يوم من حيث العدد والإدانة ، والتي تشمل بانتهاكات بالغة الخطورة للقانون الدولي الانساني في يوغوسلافيا السابقة ، وخامة المعاناة التي يتعرض لها المدنيون المحتجزون في المخيمات .

إن بلدي يدين بكل قوة هذه الاعمال . ويعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ اجراء فوريا لفضح هذه الانتهاكات تماما ووقفها . وفي هذا الصدد ، سارعت حكومة بلادي إلى الموافقة على عقد دورة استثنائية للجنة حقوق الانسان في جنيف ، وطلبت أيضا من وزير الصحة والاعمال الانسانية الفرنسي ، السيد كوتشور ، التوجه إلى المنطقة من أجل إبراز الاهمية التي نعلقها على هذه المسألة .

ونحن نرحب بكون مجلس الامن ، الذي سبق أن اتخذ اجراء بشأن هذه المسألة في بيانه الرئاسي الصادر بتاريخ ٤ آب/أغسطس ، أكد رسميا اليوم ، في القرار الذي اتخذناه توا ، مطالباته بالوقف الفوري لهذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني - وخاصة الانتهاكات المتعلقة بممارسة "التطهير العرقي" - وتمكين المنظمات الانسانية الدولية ذات الصلة ، وبخاصة لجنة الصليب الاحمر الدولية ، من الوصول فورا إلى جميع أماكن الاعتقال . ومن المهم أيضا ، كما ينص قرارنا ، أن تتاح للمجتمع الدولي جميع المعلومات المتوفرة عن انتهاكات القانون الانساني المرتكبة في يوغوسلافيا سابقا .

إن هذه الانتهاكات البالغة الخطورة للقانون الانساني ، التي تبث في المجتمع الدولي الشعور بالفضب والاشمئزاز ، يجب أن تتوقف فورا . وكما يشير قرارنا ، إن هؤلاء المرتكبين لهذه الاعمال ستقع عليهم مسؤولية شخصية ، وفقا للقانون الدولي . ونأمل من كل قلوبنا أن يتم الافشاء إلى هذه الرسالة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلاً

الصين الدائم .

امتنع وفد الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن ٧٧٠ (١٩٩٣) ، الذي اتخذناه
توا . ويود الوفد الصيني أن يبين موقفه بالنسبة للقرار .

أولا ، إننا نشعر بالقلق البالغ إزاء الخسائر في الأرواح وتشريد اللاجئين
نتيجة الصراع الدامي في البوسنة والهرسك . ونحن نقدر أنشطة الإغاثة الإنسانية
ونعترف بأهميتها التي يقوم بها المجتمع الدولي . ونحث بقوة الأطراف المعنية على أن
توفر جميع المساعدات والتسهيلات الضرورية لكفالة التنفيذ السلس لهذه الأنشطة . ونحن
نؤيد هدف تسهيل عمل الإغاثة الانساني ، المعلن في القرار . بيد أننا لا يمكننا
الموافقة على تفويض القرار باستخدام القوة من جانب دول أعضاء ، حيث أن الصراعات
المسلحة المستمرة هي على وجه التحديد التي تعيق حاليا إيصال المساعدة الإنسانية .
ومتى لجأت الدول الأعضاء إلى القوة فإن الصراعات المسلحة ستتسع ويطول أمدها بكل
تأكيد نتيجة لذلك ، الأمر الذي يعميق أعمال الإغاثة الإنسانية .

ثانيا ، نحن نعتقد أن هدفنا الأول من التماس حل أساسي للأزمة الحالية يكمن في التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار فيما بين جميع الأطراف المعنية بحيث يمكن تحقيق تسوية من خلال الحوار والمفاوضات . وينبغي لجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي أن تيسر تحقيق هذا الهدف بدلا من تعقيد الموقف . وقد بذل المجتمع الدولي في الأشهر الأخيرة جهودا كبيرة من أجل تسوية الصراع سلميا ، وإن بعض هذه الجهود ، بما فيها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا الذي سيعقد في لندن في نهاية آب/اغسطس ، لا تزال جارية . ومن الصواب بالنسبة لنا أن نعطي هذه الجهود مزيدا من الوقت وفرصة للنجاح . ومن دواعي قلقنا أن أي قرار لمجلس الأمن يؤذن باستخدام القوة من شأنه أن يخلق صعوبات بالنسبة إلى جميع هذه الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للمشكلة .

ثالثا ، إن الترخيص الواسع النطاق المعطى لجميع الدول عن طريق القرار باتخاذ جميع التدابير الضرورية يعادل إصدار شيك على بياض . وقد يؤدي هذا إلى فقدان التحكم بالموقف ، مما يسبب عواقب خطيرة ستكون الأمم المتحدة ومجلس الأمن مسؤولين عنها ، وقد تتضرر سمعة الأمم المتحدة نتيجة لها .

رابعا ، وكما هو معروف للجميع ، تقوم قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بدور فعال في تسهيل عمليات الإغاثة الإنسانية الدولية في البوسنة والهرسك . ومع ذلك ، لا ينص القرار على ترتيبات بالنسبة لولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ومستقبلها في ضوء الموقف الجديد الذي قد ينشأ . وفور بدء الأنشطة العسكرية متتغير طبيعة اشتراك الأمم المتحدة ، مما يجعل من الصعب على قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أن تظلع بولايتها الأصلية ومما يمتّ بسلامة وأمن أفراد القوة وموظفي الأمم المتحدة الآخرين مساما قويا .

وفيما يتعلق بالقرار ٧٧١ (١٩٩٢) ، صوّت الوفد الصيني لصالحه انطلاقا من اعتبارات إنسانية محضة . ومع ذلك ، نرى أن من غير السليم الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق في هذا القرار . وإن الوفد الصيني يود بالتالي أن يسجل تحفظاته . إن الفصل السابع من الميثاق لا يمكن الاستناد إليه إلا في الحالات التي تعرض السلم والأمن

الدوليين للخطر الشديد ، ولا يمكن الاستناد إليه في ظروف أخرى . وفي رأينا أن الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق في هذا القرار لا ينبغي أن يشكل سابقة . وفي الختام ، أود أن أكرر مرة أخرى أن حكومة الصين تناشد بقوة جميع الأطراف في البوسنة والهرسك أن تعمل من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وإلى حسم جميع خلافاتها ونزاعاتها من خلال المفاوضات وبالوسائل السلمية . وإننا ضد أية إساءة للسكان المدنيين بما يتنافى مع اتفاقيات جنيف . ونحن نطالب جميع الأطراف المعنية بتوفير الظروف المؤاتية لضمان وصول الإغاثة الإنسانية الدولية بفعالية ودون عائق . استأنف الآن مهامه بوصفي رئيسا للمجلس .

لم يعد هناك متكلمون آخرون على القائمة . بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥